

الوقت عينه ، حيث تطبقة هذا « الوطن » ارضيته الجغرافية بالمفاوضات  
المباشرة التي هي التسوية الشاملة من خلالها .

اي مسألة المناطق الفلسطينية ، المحتلة بعد الجلاء الاسرائيلي ، لم تعد  
في تصور كارتر شأنا فلسطينيا ، بل ولم تعد شأنا عربيا ، بل انها أصبحت  
خاضعة للمرافقة الاسرائيلية ، لانها أصبحت خاضعة لاتفاق الاطراف المشتركة  
في اقامة التسوية الشاملة ، وبينها اسرائيل .

واذا كان بيان كلنتون لم يكن كافيا لاحكام هذا الربط بين مستقبل المناطق  
الفلسطينية المسئلة وبين المرافقة الاسرائيلية ، فان ادارة كارتر قد اكدت ذلك  
الربط بشكل لا غموض فيه ، وذلك في الخطاب الذي ألقاه نائب الرئيس موندال  
في سان فرانسيسكو في ١٧ يونيو ١٩٧٧ .

ومكذا ، فان ادارة كارتر ، بعد ان قلصت قضية فلسطين ، شعبا ووطنا ، الى  
قضية المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ومن تبقى من سكانها فيها ، ثم  
اخذت مستقبل تلك الأراضي وسكانها مشيئة الاطراف المتفاوضة ، وبالتالي  
« للفيتو » الاسرائيلي ، مضت الى استبعاد الممثل الشرعي الوحيد للشعب  
الفلسطيني ، اي منظمة التحرير الفلسطينية ، من الاشتراك في عملية صنع مصير  
تلك المناطق الفلسطينية وسكانها .

واخيرا ، وبعد ذلك كله ، أسفرت ادارة كارتر عن وجهها الصحيح ، اذ حددت  
الجزء الأخير من مخطتها « لعزل القضية الفلسطينية » - اقصد بذلك معارضتها  
الصريحة للسيادة الفلسطينية في اي جزء من فلسطين ، ولإقامة دولة  
فلسطينية .

وباختصار ، فان أقصى ما تقدمه ادارة كارتر للشعب الفلسطيني ، كتسوية  
نهائية لقضيته ، هو ما يلي :

ان جزءا من الشعب ( لا يتعدى ثلثه ) قد يتاح له ان يمارس جزءا من  
حقوقه ( باستثناء حقه في العودة وحقه في السيادة واقامة دولة مستقلة ) في  
جزء من وطنه ( تبلغ مساحته ١٨ بالمئة من مساحة فلسطين ) ، وذلك لا اليوم ولا  
غدا ، بل بعد مضي عدة سنوات على قيام السلام الكامل بين الدول العربية  
واسرائيل ، ووفق ما يتفق عليه في مفاوضات بين بعض الدول العربية  
واسرائيل ( تخضع نتائجها طبعاً للموافقة الاسرائيلية ) وقد يشترك فيها  
فلسطينيون بصفة ما اذا توفر فيهم شرطان : ان لا يكونوا منتدبين من منظمة  
التحرير الفلسطينية ، وان توافق على هويتهم اسرائيل وامريكا والدول العربية  
المعنية بالامر !